بلاغ حول
التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2018

استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم الاثنين 26 ذي القعدة 1440، الموافق ل 29 يوليوز 2019، بالقصر الملكي بتطوان، السيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، الذي قدم لجلالته التقرير السنوي للبنك المركزي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية برسم سنة 2018.

وفي معرض كلمته أمام جلالة الملك، أشار السيد الجواهري أن نمو الاقتصاد الوطني بلغ 3,0%، في محيط دولي محفوف بالشكوك، متأثرا على الخصوص باستمرار بطء انتعاش القطاعات غير الفلاحية. على الرغم من ذلك، تراجعت نسبة البطالة إلى 9,8%، مع بقائها مرتفعة في صفوف الشباب، خاصة الحضريين منهم.

وعلى مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية، أكد السيد الوالي أن عملية الضبط التدريجي للميزانية العمومية عرفت تباطؤا نسبيا، إذ بلغ العجز 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، كما تفاقم عجز الحساب الجاري إلى 5,5% رغم استمرار الأداء الجيد للصادرات. وأضاف أن تدفقات الاستثمارات الخارجية قد بلغت 47,4 مليار درهم وأن تغطية الاحتياطات الدولية الصافية تجاوزت بقليل خمس أشهر من الواردات. أما التضخم، فقد عرف تسارعا ملحوظا إلى 1,9%، خاصة بفعل ارتفاع أثمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار.

وفي ضوء هذه التغيرات، أكد السيد الجواهري أن بنك المغرب حافظ على التوجه التيسيري لسياسته النقدية، مما أسفر عن تراجع أسعار الفائدة على القروض، خاصة لصالح المقاولات. كما واصل البنك تعزيز الإطار التنظيمي للقطاع البنكي ومواكبته من أجل ضمان احترام المعايير الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن أجل توفير التمويل الملائم للاقتصاد.

وأشار السيد الوالي أن بنك المغرب قد أنهى، بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، وفي إطار مقاربة تشاركية، إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي يتوخى منها امتصاص العجز وتقليص الفوارق

في هذا المجال. وأضاف أن من أهم ما ميز سنة 2018 أيضا انطلاق عملية الانتقال التدريجي إلى نظام صرف أكثر مرونة، بهدف تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم قدرته التنافسية. في هذا السياق، أشار السيد الوالي أن السنة الأولى لتنفيذ هذا الإصلاح قد مرت في ظروف جيدة.

وخلُص السيد الجواهري إلى أن أداء اقتصادنا الوطني لا يزال غير كافٍ للاستجابة للانتظارات الاجتماعية المتزايدة، بالرغم من الجهود المبذولة، مضيفا أن العودة ببلدنا إلى مسار نمو مطّرد، على غرار ما شهده خلال العشرية الأولى من هذا القرن، يستلزم مُضي السلطات في الإصلاحات، مع الرفع من مستوى فعاليتها ومردوديتها، وكذا مراعاة أفضل لتقلبات وتطورات المحيط الدولي.

وبالنظر إلى التحديات التي يواجهها نسيجنا الإنتاجي، الذي يعاني من هشاشة بنيوية ويشكو على الخصوص من منافسة القطاع غير المهيكل، أكد السيد الوالي أنه يتحتم على السياسة العمومية أن تضع ضمن أولوياتها توفير المناخ الملائم لتطور المقاولة المغربية وتعزيز قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية.

وأضاف السيد الجواهري أن تحقيق هذا الهدف يتوقف بالدرجة الأولى على إصلاح منظومة التربية والتكوين الذي تأثر تفعيله بالحسابات السياسية، في وقت باتت فيه متطلبات سوق الشغل في تصاعد كبير، خاصة بفعل تداعيات الثورة الرقمية.

وعلى صعيد المالية العمومية، أشار السيد الوالي أن اللجوء المؤقت إلى سياسة توسعية قد يبدو للبعض اختيارا ملائما في سياق يتسم بتباطؤ النمو وتزايد الحاجيات الاجتماعية، لكنه أكد على أن المستوى الذي وصلت إليه المديونية، والذي يستلزم المزيد من اليقظة، أمر لا يمكن التغاضي عنه.

وفيما يخص السياسة الاجتماعية، أضاف السيد الجواهري أن مشروع الإصلاح، الذي يرتكز على استهداف الأسر، يعدّ خطوة واعدة، وأن إتمامه في الآجال المحددة يستدعي مواصلة التعبئة الكبرى التي تحيط به، مما من شأنه أن يساعد أيضا على إتمام عملية إصلاح المقاصة وإتاحة هامش إضافي للاستثمار الاقتصادي والاجتماعي. إلى جانب ذلك، أكد السيد الوالي أن الاستكمال العاجل لورش إصلاح نظام التقاعد يبقى ضروريا لضمان استدامته.

وأشار والي البنك المركزي إلى أن المغرب، بالرغم من هذه التحديات التي تواجهه، يحظى اليوم، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة وبفضل الرؤية المتبصرة لجلالته، بوضع متميز على المستوى الإقليمي والدولي. وللحفاظ على هذا الوضع وتعزيزه للدفع بالنمو وبالتشغيل، يتعين على كافة القوى الحية تحقيق طفرة فعلية، إذ أصبحت مطالبة بتجاوز الاعتبارات الشخصية والحزبية الضيقة وبتعبئة جهودها خدمة لمصالح الوطن والمواطنين.